

# النشرة الاقتصادية

6 مايو 2025



التعريفات الجمركية  
تثير القلق



#### الفريق البحثي

أحمد بيومي  
بسنت جمال  
آية حمدي  
أسماء رفعت  
سالي عاشور  
شادي هلال  
د. أحمد سلطان  
د. عمر الحسيني  
أمل إسماعيل  
مصطفى عبد الله  
دعاء عبد المنعم  
ندى محمود بهاء  
أحمد حجازي  
نوران جعفر

#### المدير العام

د. خالد عكاشة

#### نائب المدير العام

اللواء محمد إبراهيم الدويري

#### المستشار الأكاديمي

د. عبد المنعم سعيد

#### تحرير

أ. ماهر الشريف

#### مستشار التحرير

أ. محمد عبد العاطي

#### إخراج فني

عبد المنعم أبوطالب

# المحتويات

أبرز قضايا  
الأسبوع

5

تقديم

4

مقالات  
تحليلية

8

معلومة  
مصورة

7

مقالات تحليلية

الإسكوا: تأثير التعريفات  
الجمركية الأمريكية على  
اقتصادات المنطقة العربية

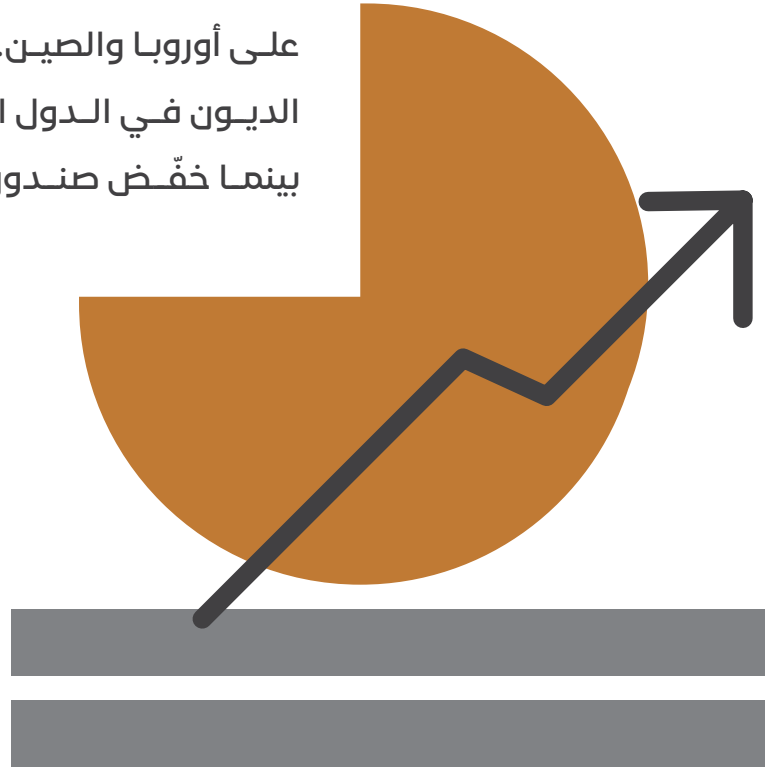
24

تصاعد أزمات الديون  
وعدم اليقين التجاري:  
مشهد عالمي مقلق

8

## تقديم

شهد الأسبوع الأخير من أبريل 2025 تطورات بارزة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. محليًا، تراجع معدل البطالة في مصر إلى 6.6% مع تحسن مشاركة القوى العاملة وارتفاع التوظيف في الريف، بينما ظلت مشاركة المرأة محدودة. إقليميًا، أشار تقرير الإسكوا إلى تعرض مصر ودول عربية أخرى لضغوط محتملة من الرسوم الجمركية الأمريكية، مع تأثير طفيف متوقع على صادرات أغادير وزيادة الاعتماد على أوروبا والصين. عالميًا، حذر البنك الدولي من تفاقم أزمة الديون في الدول النامية بفعل تصاعد عدم اليقين التجاري، بينما خفّض صندوق النقد توقعاته للنمو العالمي إلى 2.8%



## ■ أبرز قضايا الأسبوع

**شهد الأسبوع الأخير من أبريل 2025 عدة تطورات على الصعيدين المحلي والدولي، وسط مزيج من التهدة المعلنة والتصعيد الخفي في الملفات الاقتصادية والجيوسياسية.**

شهد الأسبوع الأخير من أبريل 2025 عدة تطورات على الصعيدين المحلي والدولي، وسط مزيج من التهدة المعلنة والتصعيد الخفي في الملفات الاقتصادية والجيوسياسية.

على الصعيد المحلي، انخفض معدل البطالة في مصر إلى 6.6% خلال عام 2024، متراجعًا 0.4 نقطة مئوية عن العام السابق، مع ارتفاع حجم القوى العاملة إلى 32 مليون شخص وزيادة معدل المشاركة إلى 44.2%. وسجلت بطالة الشباب (15-29 عامًا) تراجعًا إلى 14.9%، بينما بقيت مشاركة المرأة في سوق العمل منخفضة عند 16.9% رغم التحسن. كما انخفضت البطالة في الريف بشكل أسرع من الحضر، مدعومة بمشاركة النساء في الأنشطة الزراعية. ولا يزال قطاع الزراعة يشكل أكبر مصدر للتوظيف بنسبة 18.7% من العاملين.

أما على مستوي التطورات الإقليمية فقد أظهر تقرير الإسكوا أن مصر، إلى جانب خمس دول عربية أخرى، مرشحة للتأثر بشكل كبير بالتعريفات الجمركية التي يعتزم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تطبيقها، خاصة أن صادراتها إلى الولايات المتحدة تتجاوز 5% من إجمالي صادراتها العالمية، مع تصنيف الأردن كأكثر الدول تأثرًا. ورغم هذه التقديرات، توقعَت اللجنة انخفاضًا طفيفًا في صادرات دول اتفاقية أغادير (مصر، تونس، المغرب، الأردن) بنسبة لا تتجاوز 0.3% عام 2025، بينما يُتوقع أن يكون تأثير التعريفات على الصادرات العربية عمومًا محدودًا، مدعومًا بزيادة صادرات دول الخليج. في المقابل، ستتراجع واردات هذه الدول من الولايات المتحدة بنحو 24.7% نتيجة ارتفاع التكاليف، مما يدفعها إلى زيادة

---

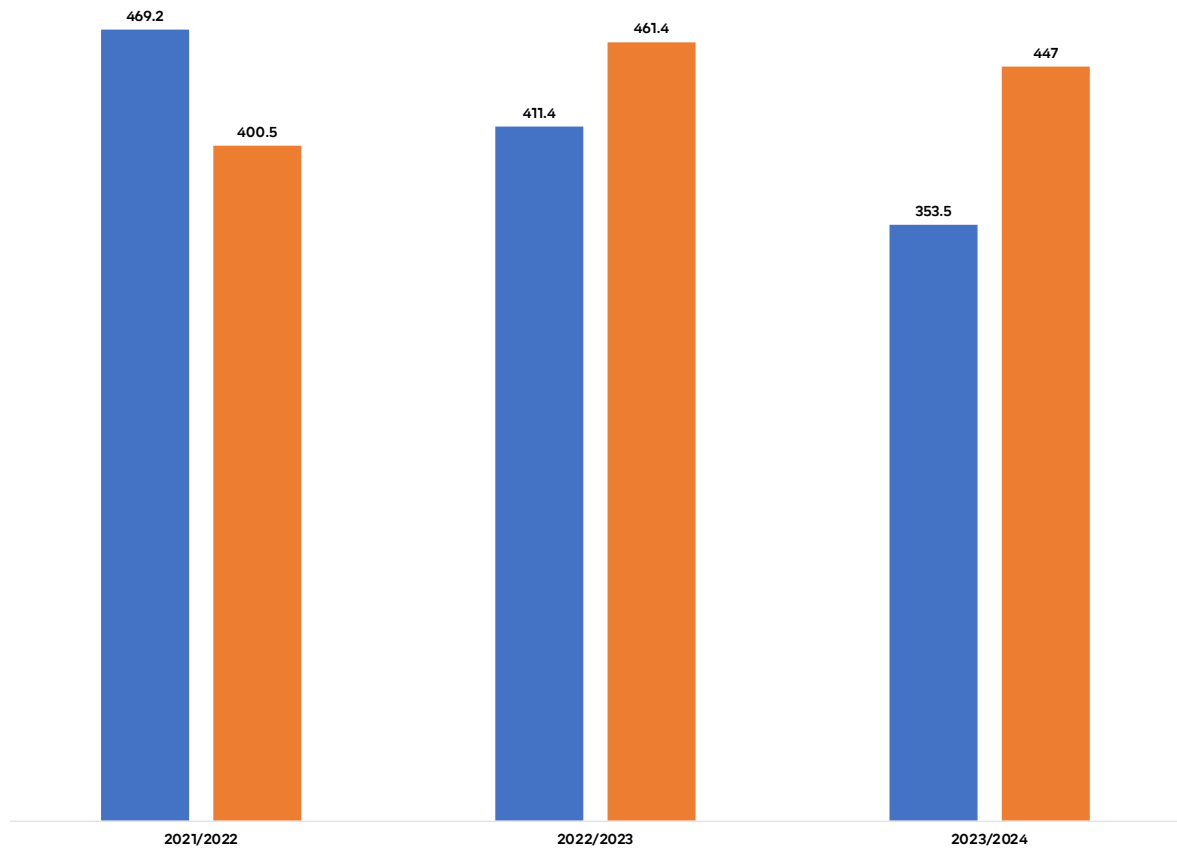
اعتمادها على الصين والاتحاد الأوروبي، للمزيد من التفاصيل والتحليل حول هذا الموضوع يمكنكم قرائتها في الجزء الثالث من نشرتنا.

على المستوي العالمي، تشهد الدول النامية والأسواق الناشئة تفاقماً في أزمة الديون وتباطؤ النمو نتيجة تصاعد عدم اليقين التجاري، حيث حذر البنك الدولي من أن نصف الدول النامية معرضة لخطر التعثر، مع ارتفاع مدفوعات الفوائد وتراجع الاستثمار الأجنبي. كما خفض صندوق النقد توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في 2025 إلى 2.8%، وتوقع البنك الدولي تباطؤاً أكبر في التجارة والنمو. ويرى خبراءه أن الحل يكمن في إبرام اتفاقيات تجارية جديدة، خاصة مع الولايات المتحدة، للتخفيف من حدة الأزمة عبر خفض الرسوم الجمركية وتعزيز الانفتاح التجاري، يمكنكم قراءة المزيد عن أزمة الديون وحالة عدم اليقين في الاقتصادات الناشئة في الجزء الثالث من نشرتنا.

---

## معلومة مصورة

1.2 مليار دولار أمريكي هي صافي الاستثمارات الكويتية ، و1.3 مليار دولار هي صافي الاستثمارات القطرية بمصر خلال السنوات الثلاث الماضية .



البنك المركزي المصري



## مقالات تحليلية

### تصاعد أزمات الديون وعدم اليقين التجاري: مشهد عالمي مقلق

أحمد بيومي

نائب رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

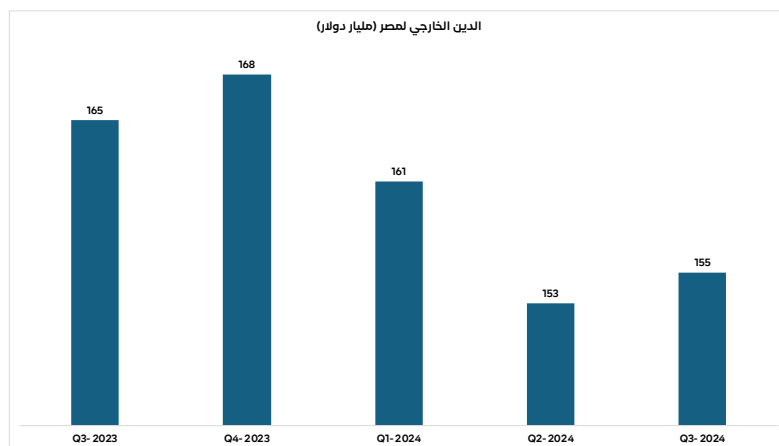
شهد الاقتصاد العالمي منذ تولي الرئيس ترامب لولايته الرئاسية الثانية تصاعداً غير مسبوق في حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية ما دفع صندوق النقد الدولي للإشارة في تقاريره إلى أن حالة عدم اليقين وصلت إلى مستويات غير مسبوقة تاريخياً خصوصاً فيما يتعلق بسياسات التجارة، هذا التصاعد عززته عوامل متعددة تشمل النزاعات التجارية وارتفاع التوجهات الحمائية، إضافةً إلى توترات جيوسياسية مثل الحرب في أوكرانيا، لكن أثر وحدة تلك التوترات تختلف من بلد لآخر باختلاف درجة انكشاف كل اقتصاد للإجراءات الحمائية والروابط التجارية والعالية مع بقية العالم.

### عاصفة مالية في الشرق الأوسط

تبرز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كأحد ساحت التأثير الشديد بازواجية الصدمة التجارية وأزمة الديون، حيث أشار تقرير صادر عن مؤسسة باترسون في سبتمبر 2023 أن مستويات الديون في عدد من بلدان الشرق الأوسط مرتفعه، وأشار صندوق النقد الدولي أن مستويات الدين في تلك المنطقة مُقلقه مع وصول نسبة الدين لمستويات مرتفعه في كل من الاردن وتونس ولبنان.

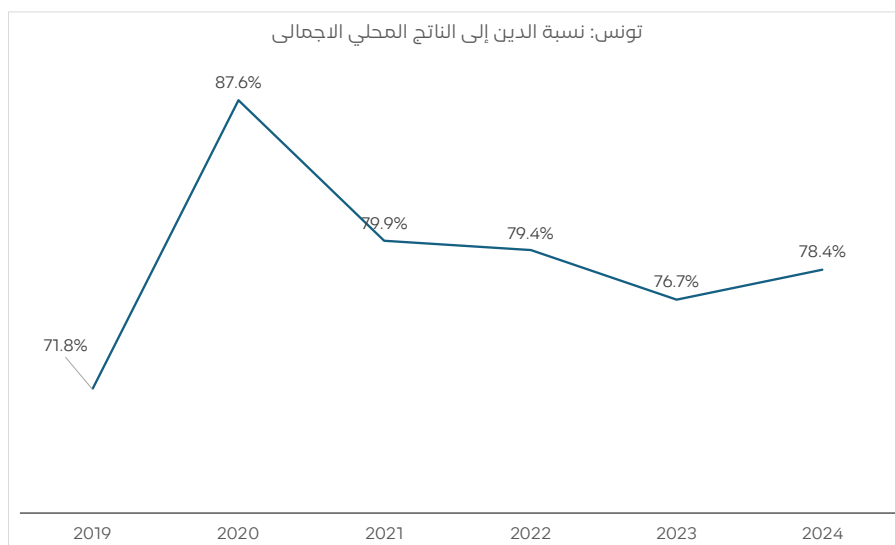
تشارك تلك الدول في عوامل متعددة أدت إلى تضخم المديونية، منها عوامل داخلية كاختلالات الإدارة الاقتصادية وارتفاع عجز الموازنات، وعوامل خارجية تفاقمت في السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال تواجه الأردن تحديات خاصة تتمثل في تباطؤ النمو بسبب أعباء استضافة اللاجئين

واضطرابات الإقليم، إلى جانب ديون عامة مرتفعة هي الأخرى كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ورغم تطبيق عمّان برنامج إصلاح مدعوم من صندوق النقد وتحقيق بعض الاستقرار النسبي، تبقى مديونيتها المرتفعة عامل خطر يجعلها شديدة التأثر بأي تدهور في البيئة الخارجية أو ارتفاع في أسعار الفائدة عالمياً، مصر هي الأخرى واجهت عدداً من التحديات التي ارتبطت بتكلفة الدين العام وتأثر منابع السيولة خارجياً بسبب الارتفاعات الكبيرة التي شهدتها أسعار الفائدة عالمياً منذ فبراير 2022 (الحرب الروسية على أوكرانيا) إذ كانت تلك الحرب سبباً في ارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة وهي من المواد التي تستوردها مصر بكثافة مما زاد الضغط على موازنه العامة بها، ولولا السياسات الاصلاحية الرشيدة التي طبقتها الدولة المصرية، والجهود الخاصة بجذب استثمار النقد الاجنبي، إذ استطاعت الدولة المصرية خفض اجمالي الدين الخارجي خلال سنوات الازمة من حوالي 168 مليار دولار في الربع الرابع من عام 2023 لتصل إلى 155 مليار دولار في الربع الثالث من عام 2024.



الشكل ١: المصدر - Central Bank of Egypt

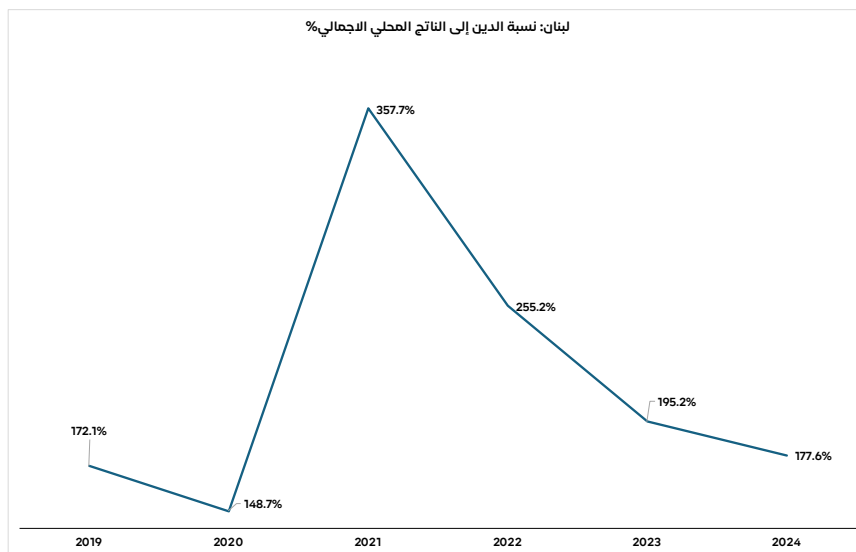
تونس هي الأخرى شهدت تراكمًا سريعًا للدين العام في ظل عجز مالي مُزمن وتراجع اقتصادي بعد 2011، وبحلول 2023 بلغ مستوى الدين بتونس مستويات تهدد قدرتها على السداد، فيما تتعثر جهود الحصول على حزمة إنقاذ من صندوق النقد بسبب بطء الإصلاحات، وتعيش تونس فعليًا أزمة مالية خانقة دفعتها للتفاوض على إعادة جدولة ديونها مع المقرضين وتترقب دعمًا دوليًا لتفادي سيناريو التخلف عن السداد.



الشكل 2: المصدر : Central Bank of Tunisia

لبنان: كان الحالة القصوي لمشاكل الاستدانة بالمنطقة والعالم بأسرة، إذ تسببت الأوضاع الاقتصادية خارجيا، والجيوسياسية بالمنطقة، والأوضاع الداخليه لديه خاصة بعد انفجار مرفأ بيروت في انهيار تام لاقتصاده تحت وطأة عقود من سوء الإدارة، حيث تخلف لبنان رسميًا عن سداد ديونه السيادية في 2020، ما أدى إلى انهيار عملته وفقدان الثقة تمامًا في نظامه المصرفي، وتجاوز الدين اللبناني

نسبة 357.7% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2021 قبل أن يتحسن الوضع تدريجيا في الاعوام اللاحقة يتنخفض نسبة الدين إلى اجمالي الناتج المحلي لتصل إلى 177.6%، ومع انهيار سعر الصرف تجاوزت هذه النسبة بكثير، ما جعل الأزمة اللبنانية واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية عالميًا منذ منتصف القرن العشرين ، إن تجربة لبنان تُعد بمثابة درس تحذيري لبقية دول المنطقة حول العواقب الوخيمة لتراكم الديون والإرغاء المزمّن للإصلاحات .



الشكل 3: المصدر: صندوق النقد الدولي

الجدير بالذكر أن الأوضاع العالمية عقّدت جهود دول الشرق الأوسط في احتواء مشاكل ديونها، فبعد سنوات من القروض الميسرة ذات الفائدة المتدنية خلال الفترة من 2015 وحتى 2022 فترة التيسير النقدي العالمي، أصبحت التمويلات المتاحة أكثر شحًا وارتفاعًا في التكلفة منذ 2022 (بعد الحرب الأوكرانية) ، هذا التحول إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة عالميًا، زاد من صعوبة اقتراض دول عديدة

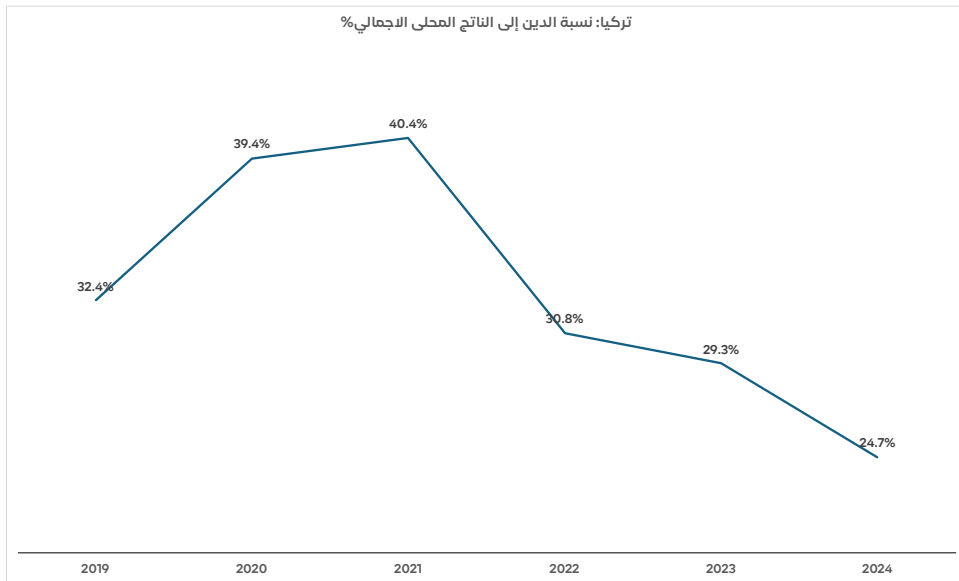
لسد فجواتها التمويلية، وبهذا تضافرت عوامل ارتفاع خدمة الدين وانحسار التمويل منخفض التكلفة لتصنع عاصفة كاملة تهدد استقرار عديد من اقتصادات المنطقة، ولم تقتصر مخاطرها على تهديد النمو الاقتصادي فحسب، بل امتد في بعض الحالات ليهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي في تلك البلدان التي يواجه العديد منها ضغوطاً شعبية جراء الأوضاع المعيشية .

## حالات دولية: تركيا والأرجنتين وجنوب أفريقيا

لا تقتصر ظاهرة اقتران الأزمات المالية مع التقلبات التجارية على الشرق الأوسط؛ فعدة أسواق ناشئة كبيرة حول العالم تعيش ظروفًا مماثلة، وإن اختلفت تفاصيلها، نستعرض فيما يلي نظرة على بعض الأمثلة البارزة:

تركيا: تسببت السياسات نقدية غير تقليدية (إصرار الحكومة التركية على خفض أسعار الفائدة محلياً في ظل ارتفاعها عالمياً وارتفاع معدلات التضخم) والتوترات الجيوسياسية، حيث أبقت السلطات التركية لفترة طويلة على أسعار فائدة متدنية بشكل مصطنع، مما أجج التضخم ودفع بالمستثمرين إلى القلق، بلغ معدل التضخم السنوي في تركيا ذروته عند نحو 59% في عام 2023، وقد مثلت تلك النسبة واحدة من أعلى المعدلات في العالم وقتها متأثرة بارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالمياً وتطبيق السياسات النقدية التوسعية محلياً، ورغم أن نسبة الدين الحكومي التركي إلى الناتج المحلي تُعتبر معتدلة نسبياً (دون 25% وفي بيانات العام 2024 تقريباً)، فقد ساهم انخفاض قيمة الليرة الحاد (التي فقدت جزءاً كبيراً من قيمتها أمام الدولار خلال الأعوام الأخيرة) في زيادة عبء خدمة الديون

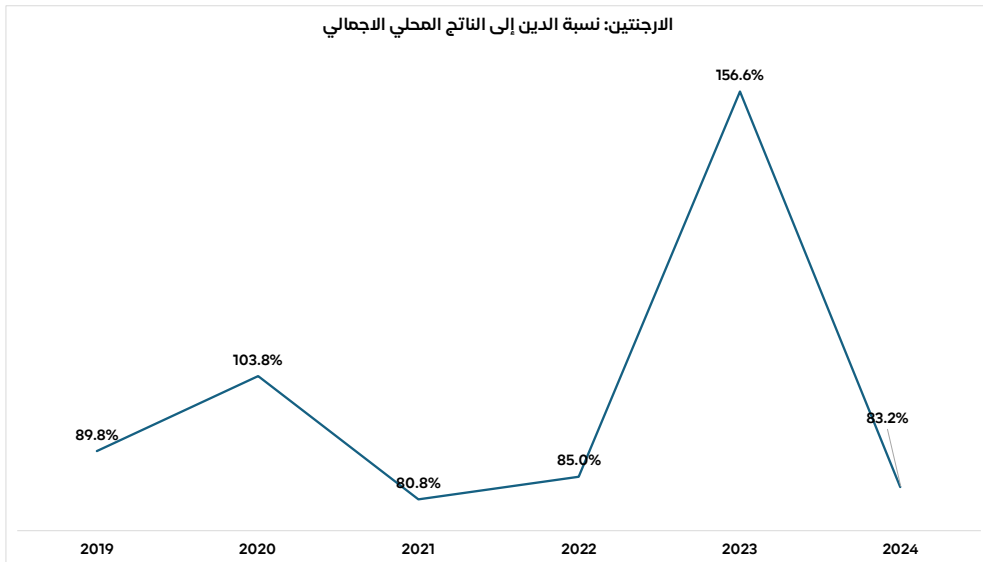
بالعملة الاجنبية على الحكومة والشركات، وقد ساهم عدم اليقين في البيئة التجارية العالمية وتداعيات الحرب في أوكرانيا وأثارها على أسعار الطاقة التي تستوردها تركيا في زيادة الضغوط على الاقتصاد التركي، ولمواجهة التضخم الجامح، اضطرت أنقرة أخيرًا إلى تغيير نهجها ورفع أسعار الفائدة بشكل ملموس في 2023، مما أدى إلى تباطؤ النمو المتوقع لعام 2025 ليصل إلى حوالي 2.7% .



الشكل 4: Undersecretariat of Treasury, Turkey

الأرجنتين: تعد الأرجنتين مثالاً تقليدياً على الأزمة العالية المزمنة في اقتصاد ناشئ؛ حيث تعاني من مزيج كارثي من الديون الخارجية المرتفعة وعدم الاستقرار النقدي، في 2023 شهدت الأرجنتين موجة تضخم جامح تجاوزت 200% سنوياً، وهو ما أضعف القدرة الشرائية وعمّق الركود الاقتصادي، يعود جزء من هذا التضخم إلى عوامل محلية كتوسع العرض النقدي وعدم استقلالية البنك المركزي، لكنه تأثر أيضًا بتقلبات أسعار السلع العالمية (كون الأرجنتين مُصدّر رئيسي

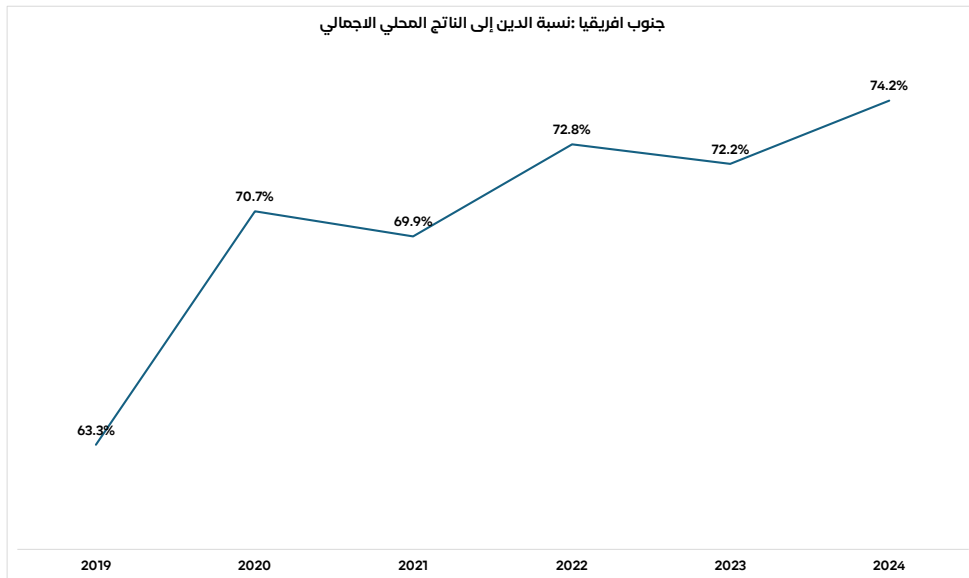
للمنتجات الزراعية). وعلى صعيد الدين، تخلفت الأرجنتين عن سداد ديونها السيادية عدة مرات خلال العقود الماضية، وأعدت هيكلية ديونها مؤخراً في 2020، ورغم ذلك، يستمر دينها العام عند مستوي 83.2% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2024، معظمها بالعملات الأجنبية، وقد اقترضت الحكومة بشكل كبير من صندوق النقد الدولي في 2018 ثم في 2022 ضمن أكبر برامج الإقراض في تاريخ الصندوق، في محاولة لتحقيق الاستقرار، لكن استمرار عدم اليقين الاقتصادي محلياً وعالمياً أبقى المستثمرين حذرين حيال الأرجنتين، وبسبب التقلبات في أسواق الصرف وأسعار الصادرات الزراعية، تواجه بوينس آيرس صعوبة في تثبيت اقتصادها، مما يجعلها في حلقة مفرغة من التضخم وهروب رؤوس الأموال وإعادة هيكلة الديون.



الشكل 5: Ministerio de Hacienda, Argentina

جنوب أفريقيا: تمثل جنوب أفريقيا حالة مختلفة نسبياً! إذ تكمن مشكلتها الأساسية في النمو الضعيف وارتفاع الدين العام

تدرجياً أكثر من كونها أزمة مفاجئة، فبعد التعافي القوي في 2021، تراجع نمو جنوب أفريقيا إلى حوالي 2.0% في 2022 ثم كاد يتوقف تقريباً في 2023 عند معدل نمو 0.7%، ثم معدل نمو بحوالي 0.6% في عام 2024، وقد واجه الاقتصاد سلسلة صدمات تجارية تمثلت في انخفاض أسعار السلع الأساسية التي تصدّرها جنوب أفريقيا (مثل المعادن) وتراجع الطلب العالمي عليها، إضافة إلى اختناقات لوجستية محلية أثرت على صادراتها، كذلك الفيضانات والكوارث الطبيعية! والأهم أزمة كهرباء حادة نتيجة مشاكل شركة الطاقة الحكومية أدت إلى انقطاعات متكررة للكهرباء أثرت بشدة على الإنتاج الصناعي، ارتفع الدين العام إلى حوالي 74.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024.



الشكل 6: South African Reserve Bank

مع ازدياد تكلفة خدمة الدين بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، ومع أن التضخم في جنوب أفريقيا ارتفع فوق النطاق المستهدف للبنك

المركزي (3%-6) متأثرًا بفلاء الغذاء والطاقة ، فإن سياسة البنك المركزي كانت أكثر تشددًا وشفافية مقارنة بحالات مثل تركيا أو الأرجنتين، حيث قام برفع أسعار الفائدة مبكرًا وبشكل استباقي لضبط الأسعار ، هذا النهج ساعد على إبقاء التضخم ضمن حدود معقولة (حوالي 7% في 2023) وحال دون انهيار العملة على غرار الاقتصادات الأخرى، لكن مع ذلك، تعاني جنوب أفريقيا من بطالة مزمنة وارتفاع في تكلفة الاقتراض الخارجي بسبب تحفظ المستثمرين حيال آفاق اقتصادها المتباطئ، تشير تقارير صندوق النقد إلى أن العجز في الحساب الجاري الجنوب أفريقي تحول من فائض 3.7% من الناتج المحلي الاجمالي في 2021 إلى عجز بنحو 0.5% من الناتج المحلي الاجمالي في 2022، تحت تأثير تراجع أسعار الصادرات المعدنية ، وتداعيات الظروف المالية العالمية، مما أدى إلى إضعاف سعر صرف الراند الجنوب أفريقي ، هذا المثال يبرز كيف أن تغيرات التجارة الدولية (مثل تذبذب أسعار المواد الخام) يمكن أن تنعكس سريعًا على استقرار اقتصاد ناشئ حتى لو كانت سياساته الداخلية معقولة نسبيًا.

## قواسم مشتركة واختلافات بين هذه الأزمات

على الرغم من تباين الخلفيات الاقتصادية والسياسية للدول المذكورة، إلا أن هناك قواسم مشتركة واضحة تجمع بين أزماتها المالية الأخيرة، وفي المقابل توجد فوارق مهمة في طريقة تأثير كل دولة ودرجة حدة الأزمة فيها:

عوامل مشتركة: تعاني جميع هذه الدول من اختلالات هيكلية محلية تجعلها أضعف في مواجهة الصدمات، تشمل هذه الاختلالات

عجزاً مالياً مزمناً ، وضعفًا في تعبئة الإيرادات الداخلية، واعتمادًا كبيرًا على التمويل الخارجي أو تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل لتغطية احتياجات لا تتوافق معها في نفس الأجل (احتياجات طويلة الأجل)، كما تشترك في المعاناة من تقلبات الاقتصاد العالمي الأخير، فارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالميًا كان له تأثير سلبي على الاقتصادات المستوردة (كما في مصر وتونس ولبنان) ، وتراجع الطلب أو الأسعار على الصادرات أضر باقتصادات تعتمد على التصدير (مثل جنوب أفريقيا والأرجنتين)، كذلك أدى تشديد السياسة النقدية العالمية مع رفع البنوك المركزية الكبرى لأسعار الفائدة إلى زيادة تكاليف خدمة الديون على الأسواق الناشئة وإلى تدفقات خارجة لرؤوس الأموال منها، مما أضعف عملاتها واحتياطاتها، ومن زاوية أخرى، نجد أن تزايد الحمائية والتوترات التجارية عالميًا انعكس سلبيًا على البيئة الاستثمارية في الأسواق الناشئة، فقد أدت التهديدات المستمرة بفرض تعريفات تجارية أو العقوبات إلى حالة عزوف نسبي من المستثمرين عن المجازفة في سندات وأسهم تلك الدول ، مما حرّمها من التمويل الذي تحتاجه وأحيانًا عرّض عملاتها لضغوط بيعية، أخيرًا، غالبًا ما تلجأ هذه الدول إلى برامج إنقاذ دولية عند تأزم الوضع (سواء عبر صندوق النقد أو مبادرات إقليمية)، مما يشير إلى عجزها عن تخطي الأزمات دون دعم خارجي.

فوارق واختلافات: بالرغم من التشابهات المذكورة، لكل دولة سمات خاصة في أزمتها، فعلى سبيل المثال تختلف طبيعة الديون: فبعضها يغلب عليه الدين الخارجي بالعملة الصعبة (مثل الأرجنتين ولبنان)، فيما يكون معظم الدين لدى أخرى محليًا وبالعملة الوطنية (مثل جنوب أفريقيا) مما يمنحها مجالاً أوسع للمناورة، أيضًا مستويات التضخم متباينة بشكل كبير: فبينما واجهت تركيا والأرجنتين تضخمًا سنويًا خانقًا بعشرات أو مئات النقاط المئوية ، حافظت دول كمصر

وتونس على تضخم أقل نسبياً رغم أنه بلغ مستويات مرتفعة (بين 10% و30%)، أما جنوب أفريقيا فنجحت إلى حد ما في إبقاء التضخم ضمن خانة الآحاد العالية.

هذه الفروق في التضخم ترتبط جزئياً بمدى استقلالية وإجراءات البنوك المركزية في كل بلد وقدرتها على كبح جماح الأسعار، من ناحية أخرى، تختلف أنظمة سعر الصرف فلبنان ربط عملته بالدولار لعقود قبل أن ينهار الربط، ومصر حافظت لفترة على سعر صرف ثابت قبل أن تنتقل إلى نظام سعر الصرف المرن، أما تركيا فكان لها عملة حرة تقريباً لكن تدخلات السلطات فيها كانت قوية، في حين لدى الأرجنتين نظام معقد يجمع بين سعر رسمي وسعر موازٍ بسبب القيود.

هذه الاختلافات ساهمت في حدة وسرعة انتقال تأثير الصدمات: فالبلدان التي تطبق سياسات غير مرنة ظلت لفترة قادرة على الصمود قبل أن تقرر التخلي عن ذلك الصمود وهو الذي ترتب عليه انخفاض كبير في قيمة عملتها، بينما شهدت الدول التي تطبق سياسات سعر صرف مرنة تراجعاً تدريجياً مثل تركيا، في حين حافظت جنوب أفريقيا على مرونة سعر الصرف مع تذبذب الراند صعوداً وهبوطاً وفق لأوضاع السوق.

أخيراً، هناك تمايز في مصادر الصدمة الأصلية: فأزمة الأرجنتين مثلاً تعود بجزء كبير لسوء الإدارة العالية العزمن داخلياً، في حين أن الأوضاع في مصر وتونس تفاقمت بفعل صدمات خارجية (السياحة، أسعار الغذاء)، بينما صنعت أزمة تركيا من مزيج من سياسات محلية غير تقليدية (خفض الفائدة في ظل تضخم مرتفع) مع تأثير نسبي بعناخ دولي معادٍ، هذه التباينات توضح أنه رغم وجود خيط ناظم

يربط بين الأزمات المختلفة، إلا أن تفاصيل كل أزمة فريدة وتتطلب معالجات مصممة حسب ظروف البلد.

## توصيات وحلول مقترحة لتخفيف حدة الأزمة

أمام هذا المشهد المعقد، صدرت عن المؤسسات الدولية دعوات ملحة لاتخاذ إجراءات على المستويين الوطني والعالمي للتخفيف من آثار عدم اليقين التجاري وأزمة المديونية في الأسواق الناشئة، وتتفق تلك المؤسسات على حزمة من التوصيات يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

ضمان بيئة تجارية مستقرة وقابلة للتنبؤ: أكدت تقارير صندوق النقد والبنك الدولي على ضرورة تحرك الدول بشكل جماعي لنزع فتيل التوترات التجارية وبلورة سياسات تجارية واضحة ومستقرة، فوجود نظام تجاري دولي قائم على قواعد شفافة يقلل حالة عدم اليقين، ويشجع الاستثمارات طويلة الأجل، شدد صندوق النقد في أحدث تقاريره على أن على الدول العمل بشكل بناء وعاجل لحل النزاعات التجارية وتعزيز سياسات تجارية واضحة وشفافة بما يساعد في توفير بيئة أكثر استقرارًا للتجارة العالمية، ويحذّر خبراء الصندوق من أن استمرار الخلافات التجارية لفترة طويلة سيؤثر سلبًا على العرض والطلب معًا، ويقوّض النمو العالمي، لذا، فإن التعاون متعدد الأطراف سواء عبر منظمة التجارة العالمية أو اتفاقيات إقليمية بات ضروريًا لكبح جماح الحمائية وتجنب السيناريوهات الأسوأ لحرب تجارية شاملة، ويذهب بعض المحللين إلى أن ارتفاع حالة عدم اليقين قد يعطي زخمًا للتوصل إلى اتفاقيات تجارية جديدة تكسر الجمود، سواء إقليمية أو متعددة الأطراف، لتوفير شبكة أمان تجاري.

السيطرة على مخاطر الأسواق المالية وتدفقات رؤوس الأموال: يوصي صندوق النقد الدول الناشئة بالحفاظ على سياسات نقدية ومالية حذرة ومرنة لتجنب مزيد من زعزعة الاستقرار، ففي ظل الأوضاع الراهنة، تبقى الأسواق الناشئة عرضة لصدمة تشديد حاد في الأوضاع المالية العالمية؛ لذلك يؤكد الصندوق على البنوك المركزية في تلك الدول لعدم التسرع في تخفيف السياسة النقدية (خفض الفائدة) قبل الأوان، إذ قد يؤدي التيسير المفرط إلى تجدد خروج رؤوس الأموال الساخنة ومن ثم اضعاف العملات، من جهة أخرى، تنصح المؤسسات الدولية هذه الدول باستخدام ما لديها من أدوات كإدارة مرنة لسعر الصرف واحتياطات النقد الأجنبي لتخفيف تقلبات أسواق الصرف التي قد تنجم عن تغيرات مفاجئة في معنويات المستثمرين، ففي عالم تتباين فيه مسارات السياسات النقدية بين الاقتصادات الكبرى، قد تشهد العملات تقلبات حادة؛ لذا فإن اتخاذ إجراءات استباقية للحد من التقلب الشديد في سعر الصرف يساهم في استقرار توقعات التضخم ويخفف عبء خدمة الدين على المقترضين بالعملية الأجنبية.

إصلاحات هيكلية محلية لتعزيز الصمود: على صعيد السياسات الوطنية، لا مفر من إصلاح الاختلالات المالية والاقتصادية الداخلية التي ساهمت في تراكم الديون، إذ توصي المؤسسات الدولية الحكومات المثقلة بالديون باتخاذ خطوات جريئة لزيادة الإيرادات ورفع كفاءة الإنفاق العام (خفض النفقات في البنود غير الأساسية وترك مساحة أكبر للقطاع الخاص)، وقد دعا البنك الدولي صراحةً إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لتعزيز الإيرادات وترشيد النفقات بغية السيطرة على مستويات الدين المرتفعة، تشمل هذه الإجراءات إصلاح نظم الدعم المكلفة وتوجيهها

لمستحققيها، وضبط فاتورة أجور القطاع العام من خلال زيادة عدد فرص العمل التي يخلقها القطاع الخاص، ومحاربة التهرب الضريبي لتوسيع القاعدة الضريبية، وإلى جانب ضبط الموازنة، هناك حاجة ماسة إلى تحفيز النمو عبر تحسين مناخ الاستثمار وتنفيذ إصلاحات هيكلية تشجع نشاط القطاع الخاص وترفع الإنتاجية، فاستعادة النمو القوي والمستدام هو السبيل الأمثل لتخفيض نسب الدين العام على المدى المتوسط من خلال توسيع قاعدة الناتج المحلي الإجمالي.

تعزيز أطر إعادة هيكلة الديون وتخفيف أعبائها: على المستوي الدولي، تتصاعد الدعوات لإيجاد حلول أكثر فعالية لأزمة الديون السيادية في الدول النامية، فقد أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره لعام 2023 الحاجة إلى إعادة بناء الهيكل المالي العالمي بما يراعي تحقيق التنمية المستدامة ، وطرح التقرير سلسلة من التوصيات تشمل زيادة التمويل الميسر للدول المثقلة (عبر زيادة موارد بنوك التنمية المتعددة الأطراف وتوسيع استخدام حقوق السحب الخاصة)، وتحسين شفافية شروط الإقراض، والأهم إنشاء آليات أكثر فاعلية لإعادة هيكلة الديون السيادية ، ويقترح الخبراء تطوير إطار دولي منظم يمكن أن يشمل وقفه سداد مؤقتة تلقائية عند تعرض دولة لضائقة مالية حادة، لمنحها مساحة لإعادة ترتيب أوضاعها دون ضغوط خانقة ، كما تدعو الأونكتاد إلى العمل على إنشاء هيئة دولية مختصة بعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية ، تكون بمثابة منصة تجمع الدائنين (بما فيهم الدائنون الجدد من القطاع الخاص والصين وغيرها) للاتفاق على تخفيف أعباء الديون بطريقة عادلة وسريعة نسبياً، بدلاً من المفاوضات المطولة التي شهدتها حالات عدة، وعلى المدى القريب،

هناك مطالبات لمجموعة العشرين والبنك الدولي وصندوق النقد بالمضي قدماً في مبادرات تخفيف الديون القائمة مثل إطار العمل المشترك لمعالجة الديون وتسريع وتيرتها لتشمل أولاً متوسطة الدخل تواجه مخاطر كبيرة ولا تقتصر على الدول منخفضة الدخل.

الدعم الدولي والمساعدات الوقائية: بجانب آليات إعادة الهيكلة، وفرت المؤسسات المالية الدولية أدوات تمويل طارئة لمساعدة الدول التي تواجه صدمات خارجية غير متوقعة، على سبيل المثال، استحدث صندوق النقد في 2022 «نافذة صدمة الغذاء» لتقديم تمويل سريع للدول المتضررة من ارتفاع أسعار الغذاء، كما أنشأ الصندوق «الصندوق تأمين للصمود والاستدامة» لدعم الدول منخفضة ومتوسطة الدخل في مواجهة تحديات طويلة الأجل كالتغير المناخي، هذه الأدوات وغيرها يمكن أن تخفف مؤقتاً من الضغط على الدول المتضررة من الصدمات التجارية، لكنها ليست حلاً مستداماً ما لم تقترن بإصلاحات، إضافة لذلك، يُنصح بأن تعمل الدول النامية ضمن تكتلاتها الإقليمية على إنشاء شبكات أمان مالية إقليمية (كترتيبات مبادلة عملات أو صناديق إقليمية للطوارئ) تُمكنها من مساعدة بعضها البعض في الأزمات وتقليل الاعتماد فقط على المؤسسات العالمية.

في المحصلة، تتطلب مواجهة الترابط بين عدم اليقين التجاري وتصاعد أزمة الديون نهجاً شاملاً يجمع بين التعاون الدولي لضبط الأجواء التجارية والمالية العالمية، وسياسات محلية حصيفة تعالج مواطن الضعف الداخلية، لقد أبرزت السنوات الأخيرة كيف يمكن لعوامل كالحرب والتجارة وأسعار الفائدة أن تتضافر لتضغط بشدة على اقتصاديات ناشئة ظلت لسنوات تسير بحذر في النمو مع

محفظة ديون كبيرة، ورغم قتامة المشهد، فإن اتباع السياسات الصحيحة من تعزيز الشفافية والاستقرار في النظام التجاري العالمي، إلى اتخاذ قرارات وطنية صعبة لتقليص العجز والدين كفيل بتخفيف حدة هذه الأزمات ووضع الاقتصادات المعنية على مسار أكثر استدامة وكما يقول خبراء الاقتصاد كما لا توجد حلول سحرية سهلة، لكن التحرك الجماعي والفوري يمكن أن يمنع الأسوأ ويؤسس لمرحلة أكثر استقرارًا وازدهارًا للأسواق الناشئة رغم التحديات القائمة.

## الإسكوا: تأثير التعريفات الجمركية الأمريكية على اقتصادات المنطقة العربية

نوران جعفر

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أصدرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا» تقريرًا بعنوان «موجات الصدمة في التعريفات الجمركية في الولايات المتحدة: الآثار على المنطقة العربية» في أبريل 2025، وقد استعرض التقرير تأثير العلاقات الاقتصادية للمنطقة العربية بالتعريفات الجمركية الأمريكية، وقد تأسست الإسكوا عام 1973 لتتولى مهام الأمم المتحدة في التنمية والتكامل الإقليمي على مستوى المنطقة العربية وتتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة؛ وتهدف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء الـ 21 وتعزيز التعاون فيما بينها وتعزيز التنمية. وتضم الإسكوا 21 دولة عربية: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، عُمان، دولة فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن.

### الحالة الاقتصادية العالمية التي أُصدر التقرير على خلفيتها

في إطار حملته الانتخابية، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في 2 أبريل 2025، عن فرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 10% على جميع الواردات إلى الولايات المتحدة، إلا أن الموقف شهد تغيرًا سريعًا، حيث أعلن ترامب في 9 أبريل عن تعليق مؤقت لجميع التعريفات «المتبادلة» لمدة 90 يومًا، مع استثناء واردات الصين التي تقرر رفع الرسوم الجمركية عليها إلى ما لا يقل عن 145%، وفي خطوة مفاجئة، أعلن البيت الأبيض في 11 أبريل عن إلغاء الرسوم الجمركية المتبادلة على مجموعة من السلع الإلكترونية الصينية، بما يشمل الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر، ومن المتوقع أن تستفيد الصين بشكل كبير من هذه

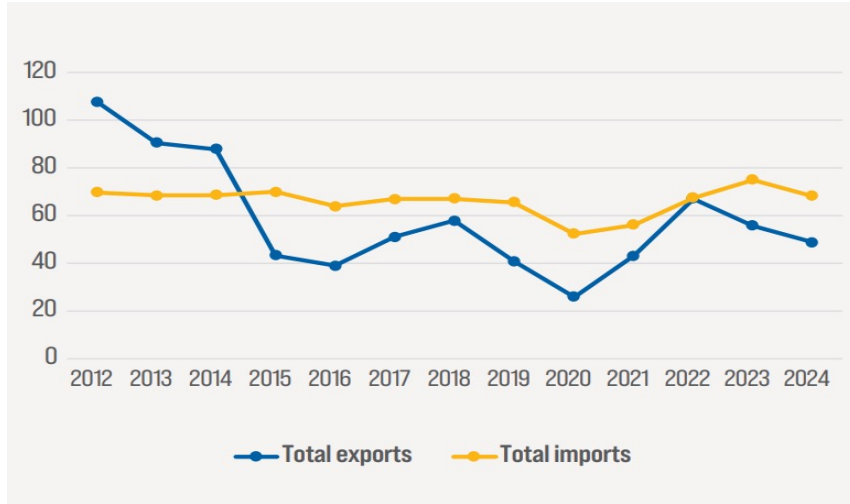
الإعفاءات، التي تغطي نحو 22% من صادراتها من السلع إلى السوق الأمريكية.

وبذلك فقد ألغت هذه التعريفات - مؤقتًا - المعاملات التفضيلية الممنوحة لبعض الدول بموجب اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية (FTAs)، مثل البحرين والأردن والمغرب وعمان، مما يمثل تحولا بعيدا عن الشراكات التجارية طويلة الأمد. فقد فُرضت تعريفات مرتفعة على صادراتهم غير النفطية مثل المنسوجات والأسمدة والمواد الكيميائية والألمنيوم والإلكترونيات، في حين أن الطاقة والنحاس والمستحضرات الصيدلانية وأشباه الموصلات والأخشاب معفاة حاليا.

## العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والدول العربية

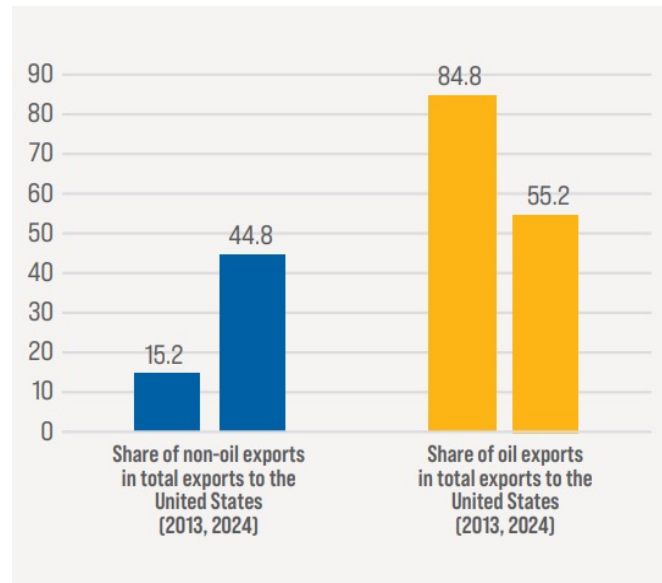
انخفضت الصادرات العربية من السلع إلى الولايات المتحدة من 91 مليار دولار في عام 2013 (أي 6% من إجمالي الصادرات العربية) إلى 48 مليار دولار في عام 2024 (3.5% من إجمالي الصادرات العربية)؛ ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض واردات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات البترولية. حيث تهيمن الطاقة والمنتجات المعدنية إلى حد كبير على الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة. وقد حافظت الولايات المتحدة على فائض تجاري مع المنطقة العربية منذ عام 2015، والذي بلغ حوالي 20 مليار دولار في عام 2024. بينما ارتفعت الصادرات غير النفطية من المنطقة العربية إلى الولايات المتحدة من 14 مليار دولار في عام 2013 إلى 22 مليار دولار في عام 2024 مسجلة زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في حصتها بالنسبة لإجمالي الصادرات.

الشكل (1): تجارة المنطقة العربية مع الولايات المتحدة: الصادرات والواردات (بالمليار الدولار)



المصدر: تقرير الإسكوا

الشكل (2): نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية من إجمالي الصادرات إلى الولايات المتحدة



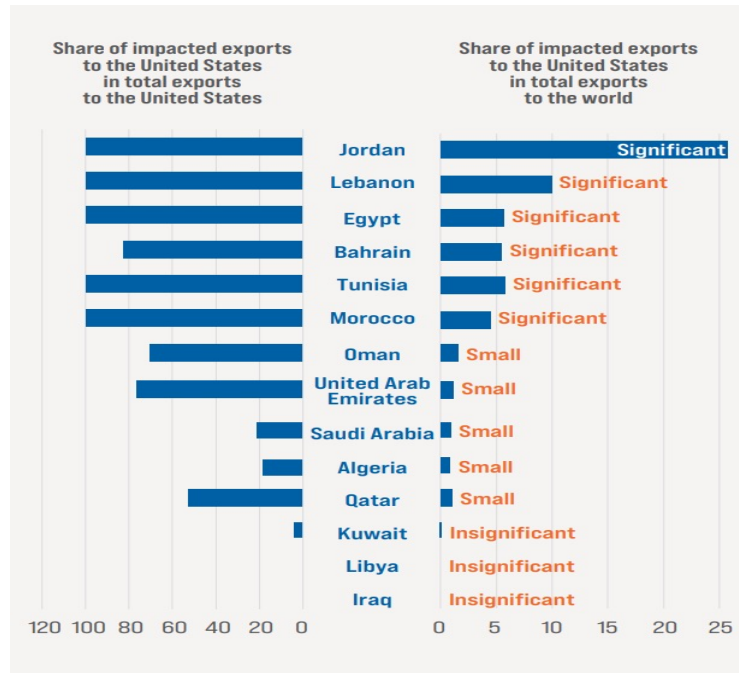
المصدر: تقرير الإسكوا

## أولاً: التأثيرات المباشرة للتعريفات الجمركية الأمريكية على الدول العربية

- وجود ست دول عربية الأكثر تأثراً بالتعريفات الجمركية: هي البحرين ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس بشكل كبير بالزيادات الجديدة في التعريفات الجمركية. وهم الدول اللذين لديهم حصة أكبر من الصادرات غير النفطية إلى الولايات المتحدة، وقد تؤثر القرارات الأمريكية على 5% من صادرات تلك الدول على الأقل، وتعد الأردن هي الأكثر تضرراً، إذ تقوم بتصدير ما يقرب من 25% من إجمالي صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
- وجود خمس دول عربية تتأثر تأثراً طفيفاً بالتعريفات الجمركية: مما يعني أن أقل من 5% من إجمالي صادراتها تتأثر، وتشمل هذه البلدان الجزائر وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.
- وجود ثلاثة دول ليس لديها حالياً أي تأثير مباشر بالتعريفات الجمركية: العراق والكويت وليبيا، وهي دول ليس لديها صادرات غير نفطية إلى سوق الولايات المتحدة أو الحد الأدنى منها.
- وجود ثماني دول في المنطقة ليس لديها تأثير مباشر أو غير مباشر بالتعريفات الجمركية: وهي جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا ودولة فلسطين والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن، وهي دول ليس لديها أساساً صادرات إلى الولايات المتحدة في عام 2024.

الشكل (3): تأثير الصادرات العربية للولايات المتحدة بالتعريفات الجمركية كنسبة من إجمالي صادراتها

للولايات المتحدة وكنسبة من إجمالي صادراتها للعالم



المصدر: تقديرات الإسكوا

## ثانيًا: التأثيرات غير المباشرة للتعريفات الجمركية الأمريكية على الدول العربية

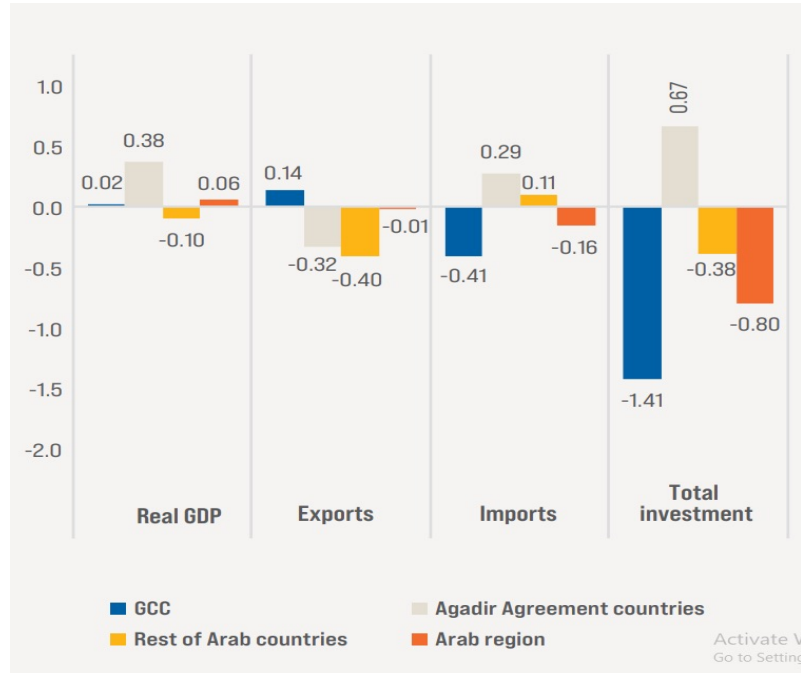
من المتوقع أن تؤدي التعريفات الجمركية المفروضة حديثًا إلى خفض الفائض التجاري الذي تحتفظ به الولايات المتحدة حاليًا مع المنطقة العربية، وذلك بعد أن تقوم الدول العربية بتنويع مصادر وارداتها، على سبيل المثال من الاتحاد الأوروبي والصين كبديل للسلع المكلفة من الولايات المتحدة. وهناك أيضًا إمكانية لزيادة التجارة العربية الداخلية، لا سيما بين بلدان اتفاق أغادير.

قد تواجه الدول المصدرة للنفط آثارًا سلبية بسبب ضعف الطلب العالمي، لا سيما من الصين والاتحاد الأوروبي، وكلاهما من المشتريين الرئيسيين للنفط ومنتجاته من الدول العربية. وعلى الجانب الآخر، قد تنشأ فرص محتملة للبلدان العربية المصدرة مثل مصر والمغرب اللذين تواجه سلعهما رسوما جمركية أقل نسبيًا، وذلك في حالة استئناف التعريفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة يومي 2 و9 أبريل 2025 على دول العالم.

## تقييم تأثير الرسوم الجمركية الأمريكية على الاقتصادات العربية

وضعت الإسكوا تقديرات أولية لتأثير التعريفات الجمركية على الاقتصادات العربية، وتختلف تأثيرات التعريفات الجمركية على الصادرات العربية باختلاف مجموعات البلدان العربية، حيث من المتوقع أن تشهد دول اتفاقية أغادير (مصر والأردن والمغرب وتونس) تأثيرًا صافياً معتدلاً في عام 2025، ومن المتوقع أن تعزز كل من مصر والمغرب قدرتهما التنافسية السعرية وجني الأرباح من تأثيرات تحويل التجارة على سوق الولايات المتحدة. أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فمن المتوقع أن يكون التأثير الصافي عليها صغيراً. إذا استفادت من قدرتها التنافسية في مجال النقل والخدمات اللوجستية. هذا على وجه الخصوص حالة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من ذلك قد تتعرض لخسائر كبيرة في عائدات النفط، بسبب انخفاض الأسعار وأحجام الصادرات التي لا تتأثر بالطلب العالمي فحسب، بل تتأثر أيضا بقرارات أوبك بشأن حصص الإنتاج.

الشكل (4): تأثيرات التعريفات الجمركية على التغير في مؤشرات الاقتصاد الكلي لعام 2025



المصدر: تقرير الإسكوا

## الصدمات التجارية تتسبب في ضغوط على المالية العامة

تؤدي الزيادات في التعريفات الجمركية إلى آثار سلبية غير مباشرة على الاستقرار المالي العالمي وثقة المستثمرين، حيث أدت إلى ارتفاع ملحوظ في عوائد السندات السيادية. ويزداد التأثير على البلدان متوسطة الدخل التي لديها التزامات كبيرة بخدمة الديون، فبين 2 و9 أبريل 2025، ارتفعت عوائد السندات لأجل 10 سنوات بمقدار 32 نقطة أساس في دول مجلس التعاون الخليجي و36 نقطة أساس في البلدان المتوسطة الدخل العربية. ومع ارتفاع العائدات، ستواجه البلدان المتوسطة الدخل العربية

زيادات ملحوظة في مدفوعات الفائدة على ديون السوق في عام 2025: لتصبح في مصر ما يزيد عن 56 مليون دولار، والمغرب ما يزيد عن 39 مليون دولار الأردن: ما يزيد عن 14 مليون دولار وتونس: ما يزيد عن 5 ملايين دولار، أي زيادة في مدفوعات الفوائد بنسبة 0.3% في مصر و1.3% في المغرب.

## توصيات للإسكوا

اقترح التقرير بعض التوصيات التي يمكن أن تأخذ بها الدول العربية؛ حتى تستطيع تلافى أو التخفيف من مدى تأثيرها بالآثار المباشرة وغير المباشرة للتعريفات الجمركية الأمريكية على اقتصاداتها، وقد أوصى التقرير بضرورة استعداد الدول العربية للتأثيرات غير المتكافئة في حال تصعيدات التعريفات الجمركية، وتعميق التكامل الإقليمي بين البلدان العربية مثل منطقة التجارة الحرة للبلدان العربية والاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي واتفاقية أغادير، أما الدول التي لا تملك اتفاقيات تجارة حرة مع أمريكا يمكنها التفاوض على إعفاءات خاصة.

كما أوصى التقرير بالاستفادة من إعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية للقيمة: من خلال أن تضع الاقتصادات العربية نفسها كبداية جذابة في الممرات التجارية الناشئة من خلال الاستثمار في الخدمات اللوجستية والموانئ التنظيمية. وأخيراً، وصى بتعزيز احتياجات المالية العامة أمام الصدمات التجارية، خاصة وأن انخفاض أسعار النفط سيؤثر سلباً على البلدان المصدرة للنفط، فتعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة الاستثمار الخاص المحلي، والتعجيل بتنويع الصادرات وقيمتها المضافة.

## الاستخلاصات والاستنتاجات

وتعقيباً على ما سبق عرضه من تقرير الإسكوا، وفيما يتعلق بتأثير الأوضاع العالمية على الاقتصاد المصري تحديداً، فقد أظهرت المؤشرات الاقتصادية المحلية قدرة الاقتصاد المصري على الصمود في مواجهة الأحداث الخارجية، آخرها التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الجهود المبذولة؛ لمحاولة تلافى التأثيرات الخارجية على أوضاع الاقتصاد، وذلك من خلال السعي على المستوى المحلي ومستوي العلاقات الدولية.

### أولاً: على مستوى الأداء المحلي للاقتصاد

تعكس المؤشرات الكلية قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة التحديات، كما تعكس تقديرات صندوق النقد الدولي قدرة الاقتصاد على تحسين مؤشراتته في ظل التحديات العالمية والإقليمية؛ فقد حقق الاقتصاد معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.4% لعام 2024، ومن المتوقع أن يحقق معدل نمو يصل إلى 3.8% في عام 2025، في إشارة واضحة على قدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة التحديات الخارجية، كما بلغ معدل صافي الاحتياطات الدولية ما قيمته 47,8 مليون دولار أمريكي في نهاية مارس 2025 ارتفاعاً من 40.4 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة من العام السابق، وهو ما يغطي حوالي 8 أشهر من الواردات السلعية للدولة.

أما فيما يتعلق بتأثر الاستقرار في النظام المالي العالمي والتزامات مصر من الديون بالحرب التجارية الأمريكية، فقد أثمرت

جهود الدولة عن خفض مطرد وملحوظ لمعدلات الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض إجمالي الدين الحكومي من نسبة 95.9% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2023 إلى 90.9% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2024 دفعة واحدة، مع توقعات بانخفاضه إلى 86.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2025. بالإضافة إلى الدخول في تكتلات بعيدة عن الأحادية القطبية وسيطرة المؤسسات المالية الدولية مثل تكتل بريكس، والذي يتيح تعامل الدول بالعملة المحلية في التبادل التجاري بينهم، بالإضافة إلى إنشاء بنك التنمية الجديد التابع للتكتل.

كما خفض البنك المركزي المصري أسعار الفائدة في أبريل 2025 لتصبح 25% و26% للإيداع والإقراض على التوالي؛ نتيجة انخفاض التضخم الأساسي ليصل إلى مستوي 13.6% على أساس سنوي في مارس 2025، مع استهداف معدل  $2\% \pm 7\%$  خلال الربع الرابع من عام 2026؛ وهو ما يهدف إلى تشجيع الاستثمارات وتخفيف الضغوط على الموازنة العامة للدولة من خلال خفض نسبة الفائدة على الدين، وبالتالي توجيه نسبة أكبر من إيرادات الدولة لقطاعات وأنشطة أخرى تخدم الاقتصاد القومي، وذلك وفقًا لتوقعات الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2025 .

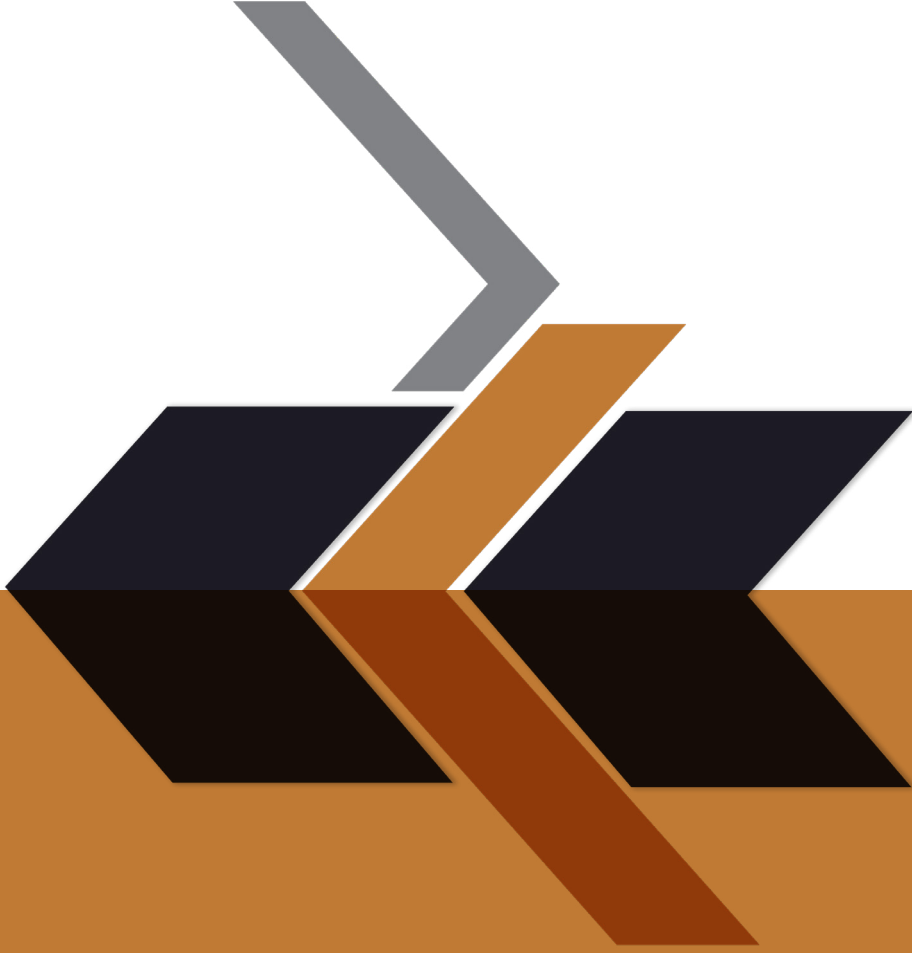
### ثانيًا: على مستوي العلاقات الدولية

استجابت مصر بشكل استباقي لهذه الأحداث العالمية، حيث اتبعت نهجًا متوازنًا في علاقتها الخارجية منذ عام 2014، مما كان له الأثر في التخفيف من الصدمات الناتجة عن فرض التعريفات

الجمركية على الاقتصاد المصري، فمع احتمالية تأثير القرارات التجارية الأمريكية على الميزان التجاري المصري، كانت مصر قد سعت لتنويع وجهات صادراتها وتعزيز التبادل التجاري مع فاعلين آخرين، وعززت علاقاتها الاقتصادية الإقليمية والدولية مع شركائها التجاريين؛ ورسخت وجودها بأسواق أخرى تستوعب صادراتها بعيدًا عن الحماية الأمريكية.

وقد ارتفعت معدلات التبادل التجاري بين التجمعات الاقتصادية التي تعد مصر جزءًا منها: ففي عام 2024، ارتفعت قيمة صادرات دول الإسكوا بنسبة 15.9% عن عام 2023، وارتفعت نسبة صادرات منطقة التجارة الحرة العربية بنسبة 18.5% عن عام 2023. أما فيما يتعلق بالتجمعات التي لا تتمتع مصر بعضويتها، فخلال 2024، ارتفعت قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من مصر بنسبة 3.3% عن عام 2023، كما ارتفعت واردات تجمع الميركسور من مصر بنسبة 11.6% عن عام 2023، بالإضافة ارتفاع نسبة واردات جمعي الآسيان والنافتا بنسبة 9.2% و41.1% عن عام 2023 على التوالي. وذلك وفقًا لبيانات التجارة البينية مع التجمعات الدولية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

يؤكد تقرير الإسكوا أن التعريفات الجمركية الأمريكية تمثل تحديًا متفاوت الأثر على الاقتصادات العربية، مع التحذير من التداعيات المباشرة وغير المباشرة على التجارة والاستقرار المالي. وفي المقابل، تبرز فرص لتعزيز التكامل الإقليمي وتنويع الشركاء التجاريين، وتعد مصر نموذجًا لصدود نسبي بفضل سياساتها الاقتصادية وتوسيع علاقاتها التجارية، ما يعكس أهمية الاستعداد الإقليمي لمواجهة تحولات النظام التجاري العالمي.



ECSS

المركز المصري  
للفكر والدراسات الاستراتيجية  
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

[www.ecss.com.eg](http://www.ecss.com.eg)